



كلمة لبنان

يلقيها

معالي وزير الشؤون الاجتماعية  
الدكتور هيكتور حجار

في

المؤتمر السابع عشر للدول الأطراف في إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

COSP17

نيويورك في ١١ حزيران ٢٠٢٤

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

***Permanent Mission of Lebanon to the United Nations  
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY 10017***

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها الحضور الكريم،

يقع حمل هذه المرحلة وتأثيرها على ذوي الإعاقة كوقع مصيبة جديدة ألمت بحالهم المنهكة، إذ يواجه هؤلاء أزمات مزمنة كالتهميش والعزل والتمييز وأزمات مستجدة نتيجة الوضع المالي والاقتصادي المتدهور خلال السنوات الأخيرة، علماً أن نسبتهم بلغت عشرة بالمئة من مجموع سكان لبنان حسب الإحصاءات الأخيرة التي أصدرتها منظمة الصحة العالمية، ووفق وزارة الشؤون الإجتماعية فقد حصل ما يزيد عن ١٢٠٠٠٠ شخص منهم على بطاقة المعوق حتى مطلع العام ٢٠٢٤،

السيد الرئيس،

تماشياً مع إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وضعنا الاستراتيجية الوطنية لحقوق ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٢٠ - ٢٠٣٠، بالتعاون مع منظمة UNFPA ومنظمة الـ ESCWA والتي ستُطلق قريباً.

سوف تؤسس هذه الاستراتيجية لمجتمع دامج للجميع يقوم على العدالة والمساواة ويمنع التمييز تبعاً لما تتضمنه من أهداف وأولويات وتدخلات ومؤشرات تلتزم من خلالها الدولة اللبنانية بتبني إجراءات تشريعية وإدارية لإنفاذ الحقوق والاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة كأشخاص أمام القانون يتمتعون بالأهلية القانونية على أسس متساوية خصوصاً الأطفال لناحية ضمان حقهم الطبيعي بحياة أسرية ومنع إخفائهم وهجرهم وإهمالهم. وضمّهم ضمن برنامج تربوي دامج في جميع المراحل وفي التعلم المستمر وفي تأمين كافة احتياجاتهم الصحية وكافة الخدمات التي يحتاجونها بسبب أعاقاتهم والتي تبدأ بالتشخيص والمعالجة وإعادة التأهيل التي تمكنهم من تحقيق إستقلالية نوعية ضمن مراحل دورة الحياة.

السيد الرئيس،

تهدف الاستراتيجية الوطنية لحقوق ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى ضمان ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير والرأي والمشاركة في الحياة السياسية والثقافية والرياضية الترفيهية، كما ستعمل على مواجهة كافة الأزمات الطارئة التي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر عليهم،

أما من الناحية العملائية فقد قامت وزارة الشؤون الاجتماعية مع شركائها وعلى رأسهم منظمة اليونيسف ومنظمة العمل الدولية بإطلاق برنامج NDA المنحة النقدية لذوي الإعاقة الذي يقدم اليوم الدعم المادي النقدي لما يقارب الـ ١٣ ألف شخص من حاملي بطاقة الإعاقة الصادرة عن برنامج تأمين حقوق المعوقين في وزارة الشؤون الاجتماعية. وقد أتت النتائج المجتمعية لهذا البرنامج مشرفة، خصوصاً بعد مكنة بيانات الإعاقة كاملة وتيويم كافة البطاقات. ولا زلنا نعمل مع شركائنا أيضاً على توسيع الفئة العمرية لتغطية أكبر عدد ممكن من ذوي الإعاقة وعلى خط متواز مع الحكومة اللبنانية حيث توصلنا لإدراج مساهمة الدولة اللبنانية في برامج الدعم النقدي في الموازنة العامة للعام ٢٠٢٤ والتي بلغت ٦٠٠ مليار ليرة لبنانية لأربع مشاريع.

السيد الرئيس،

لن نقف عند هذا الحد بل وضعنا خطةً تضمن رفع التواجد الخدماتي الكامل لمراكز تأمين حقوق المعوقين بحيث يصبح عدد هذه المراكز في العام ٢٠٢٥ ١٤ مركزاً موزعة على كافة الأراضي اللبنانية، أي ضعف ما هي عليه اليوم، ليخفف عناء الانتقال لذوي الاحتياجات الخاصة.

ودائماً على المستوى الخدماتي فإن مراكز الخدمات الإنمائية سوف توفر في مطلع العام ٢٠٢٥ كافة الخدمات الخاصة لذوي الإعاقة من تقويم نطق وعلاج حسي حركي وعلاج أفرط انشغالي وبأسعار تشجيعية رمزية.

وقد أتت هذه البرامج والخطط منسجمة مع الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التي أطلقتها الحكومة اللبنانية مطلع العام، ومنسجمة مع خطط الإدماج الإيجابي والتطوير الإنتاجي لذوي الاحتياجات الخاصة التي ننكب على تطويرها بالشراكة مع جمعيات المجتمع المحلي وشركائنا الدوليين،  
السيد الرئيس،

لم تقتصر الحرب القائمة في جنوب لبنان على الخسائر البشرية والمادية فقط فقد تعدتها لأضرار نفسية وجسدية جمّة ونسب لا يستهان بها من الإعاقات الناتجة وهذا عبء إضافي يُلقى في الوقت الراهن على الدولة اللبنانية المنهكة أصلاً، وعليه فإننا نستنكر أشدّ الاستنكار ما يحصل في غزّة وما يحصل في لبنان من حرب مدمّرة قاتلة للنفس والجسد ومخلفة لأعباء اجتماعية ستمتد آثارها لسنين مستقبلية.

السيد الرئيس،

إننا نعمل بجدّ ومثابرة لتوقيف آثار المجتمع المُعيق والذي يهدم نفس ذي الإعاقة ويمنعه من التقدم والتطور وبدوركم عليكم وقف السلطات القاتلة والمعيقة وتجفيف نتائج بطشها في مجتمعاتنا العربية،  
وشكراً السيد الرئيس.